8 December 2014
Arabic

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة فرانسيس (نائبة الرئيس) (جزر البهاما)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن

٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد

و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-62765X (A)



- (ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (تابع)
- (ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع)
- (ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

- (ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (تابع) (A/69/25، A/69/392؛ A/C.2/69/2)
- (ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع) (A/69/322، A/69/392؛ A/C.2/69/2)
- (ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع) (A/69/323، A/69/392، A/69/395؛ A/C.2/69/2)
- ١ - السيد إمفولا (ناميبيا): قال إن تحقيق النمو العالمي المستدام والمتوازن يتطلب التنسيق الوثيق للقرارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي مع سائر مجالات الحوكمة العالمية، بما فيها النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهيكّل المعونة، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ. ولذلك فإن ناميبيا ترحب بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
- ٢ - إن عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ توفر قاعدة للوقوف على مدى تحقيق البلدان النامية للأهداف الإنمائية للألفية، وللتفكير في التحديات الجديدة والناشئة. وبالنسبة إلى أفريقيا فإن الموقف الأفريقي المشترك هو أداة للعمل بشكل متماسك على تميم مراعاة احتياجات شعوب المنطقة وتطلعاتها في الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥،
- ٣ - ويجب أن يظل القضاء على الفقر هو الهدف المركزي والرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتؤيد ناميبيا بقوة الرأي القائل إن هذه الخطة يجب أن تعزز التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك فإنه بدون وسيلة للتنفيذ تكون قابلة للتنبؤ بها والتعويل عليها، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لن تحقق أهدافها؛ ومن هنا فإن من المهم للغاية دعم الشراكة العالمية للعمل بشكل فعال على حشد جميع الموارد
- في غياب السيد كاردي (إيطاليا)، ترأست الجلسة السيدة تيشكا فرانسيس (جزر البهاما)، نائبة الرئيس. افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.
- البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/69/76، A/69/215، A/69/257، A/69/309، A/69/313، A/69/320، A/69/380)
- (أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع) (A/68/970، A/69/79، A/69/312، A/69/315، A/69/326، A/69/379، A/69/392، A/69/395؛ A/C.2/69/2)
- (ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/69/319، A/69/314؛ A/CONF.223/10)
- (ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/69/364، A/69/392؛ A/C.2/69/2)
- (د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة (تابع) (A/69/317، A/69/392؛ A/C.2/69/2)
- (هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/69/311، A/69/317، A/69/392؛ A/C.2/69/2)
- (و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/69/317، A/69/392؛ A/C.2/69/2)

المؤسسات الدولية الاقتصادية والنقدية والمالية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، لكي تخدم الاحتياجات الإنمائية بشكل أفضل.

٧ - السيدة شوو (سنغافورة): قالت إن تحقيق التنمية المستدامة ليس لعبة حصيلتها صفر، بل سبيلا إلى تعلم كيفية الإنجاز أكثر بوسائل أقل. إن تحقيق التنمية المستدامة في عالم مترابط يتطلب تصميمًا جماعيًا من المجتمع الدولي، على نحو ما أظهره الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وإذا كان عمل الأمم المتحدة في وضع خطة عالمية مستدامة قد حظي بنصيبه العادل من الاستخفاف، مع بعض المنتقدين الذين وصفوا الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة بأنها غير ذات جدوى أو بعيدة الاحتمال، فإن وفدها يؤمن بقوة بالحاجة إلى خطة عالمية للتنمية لحفز الأنشطة الوطنية، وتشجيع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الخاصة والمجتمع على تكوين شراكات فعالة، وتحقيق مزيد من الإنجاز من خلال العمل التعاوني.

٨ - إن سنغافورة، استنادًا إلى خبرتها في التنمية، ستواصل الاشتراك في الجهود العالمية المبذولة لرسم مسار للتنمية المستدامة من أجل العالم، ولا سيما في مجالات التحضر، والمياه، والصرف الصحي. وتماشيا مع الهدف ٦ المقترح للتنمية المستدامة، المتعلق بضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتهما بشكل مستدام، فإن سنغافورة تتطلع إلى الاحتفال في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ باليوم العالمي لدورات المياه في سياق توافر الصرف الصحي للجميع، كخطوة في دعم هذه القضية.

٩ - إن سنغافورة، باعتبارها مدينة ساحلية واطئة صغيرة في جنوب شرق آسيا، تشارك سائر الدول الجزرية الصغيرة النامية جوانب ضعفها وعوامل قلقها. وقد شُرِّفت بالمشاركة

العامة والخاصة المحلية والدولية. إن المؤتمر الدولي الثالث القادم المعني بتمويل التنمية سيكون بالغ الأهمية لصياغة نهج شامل لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية والعتور على مصادر إضافية ومبتكرة للتمويل.

٤ - ولما كانت البلدان النامية هي الأكثر تضررا من الآثار الوخيمة لتغير المناخ، فإن وفده يدعو إلى اتفاق جديد ملزم قانونا بشأن المناخ يكون فعالا ودائما وشاملا، ويوازن الدعم المقدم للحد من الآثار والتكيف. إن ناميبيا بلد له احتياجات خاصة في النطاق الأوسع للتنمية المستدامة. إن معوقاتهما البيئية القاسية وقيودها الزراعية الفريدة تجعلها بالغة الضعف إزاء الصدمات الخارجية والجفاف وتدهور الأراضي. وتدعو ناميبيا إلى تنفيذ خطة العمل وإعلان ناميبيا المعتمدين في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٥ - إن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتغير المناخ عوامل بالغة التشابك يؤجج أحدها الآخر في دورة تحول دون تحقيق الجهود العالمية للتنمية المستدامة. ولذلك فإنه ينبغي التركيز، في الاتفاقات المقبلة بشأن تغير المناخ، على النهج البرية في معالجة التكيف، من أجل بناء القدرة على تحمل الصدمات المناخية، وتحسين قدرة الأراضي على التكيف. ويضاف إلى ذلك أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، إلى جانب أنها تؤدي إلى تآكل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ترسخ الفقر، وتهدد الأمن الغذائي، وتزعزع المجتمعات، وتقوض التقدم. إن ناميبيا، من خلال جهودها مع فريق الأصدقاء المعني بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، ملتزمة بإيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي.

٦ - ولما كان السلام والأمن من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة، فإن ناميبيا مؤمنة بأهمية إعادة تشكيل

١٢ - السيد ريموش (الجزائر): شدد على أهمية التنمية المستدامة في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والاتفاقات المقبلة بشأن تغير المناخ، قائلاً إن التنمية المستدامة تشكل الآن عدة مجالات مختلفة للحياة اليومية، بما في ذلك طرائق التفكير، والتصرف، وإنتاج السلع واستهلاكها.

١٣ - ويرى وفده أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) كان خطوة حاسمة صوب تحديد التزام المجتمع الدولي بالتنفيذ المعجل لجدول أعمال القرن ٢١، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الحد من الفقر والتنمية المستدامة. غير أن مؤتمر ريو + ٢٠ ألقى الضوء أيضاً على النجاح المحدود في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك عدم وفاء البلدان المتقدمة بالتزامها بتزويد العالم النامي بوسائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

١٤ - إن الجزائر، وهي عضو في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، تؤيد تقرير الفريق، وتؤكد مسؤولية البلدان المتقدمة عن الوفاء التام بالتزاماتها. ترحب الجزائر بقرار الفريق إدراج هدف محدد يتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ، وكذلك ربط كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بوسائل تنفيذه.

١٥ - إن الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة يجب أن تعكس بشكل متوازن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتهيب حكومته بالمجتمع الدولي تعزيز التعاون وبذل جهد أكثر توة للوفاء بالالتزامات المعقودة في شتى المؤتمرات الدولية. وتتطلع الحكومة إلى اكتمال عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وإيجاد آلية لتيسير التكنولوجيا.

١٦ - وترحب حكومته بإعلان عام ٢٠١٤ السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وباعتماد مسار ساموا في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية،

في رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذا كانت الوثيقة الختامية لمسار ساموا تعكس اعتراف المجتمع الدولي بالحاجة التي لا جدال فيها إلى معالجة جوانب ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فإن تنفيذ المسار سيكون المعلم الحاسم التالي. وللمساهمة في تنفيذ العملية، أعدت سنغافورة مجموعة مخصصة للتعاون التقني مدتها ثلاثة أعوام في إطار برنامج سنغافورة للتعاون، وذلك لتوفير مساعدة تقنية وزمالات أكثر تخصصاً في المجالات المتصلة باحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من بناء القدرات.

١٠ - وترى سنغافورة أنه لا غنى عن البدء بتنفيذ السياسات والأنشطة المناسبة للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وأنه لا ينبغي أن تتم التنمية على حساب جودة البيئة المعيشية. ورغم أن سنغافورة دولة مدينية صغيرة عالية التحضر، فقد نجحت في ضم شبكة واسعة من المساحات الخضراء ومياه الاستحمام إلى البنية الأساسية لمدينتها. ولا تزال البيئة الحضرية صالحة للعيش فيها ونظيفة وخضراء، ولا تعوق التقدم الاقتصادي الواسع. ورغم ندرة المياه، فإن سنغافورة تكفل لكل فرد الحصول على مياه الشرب النظيفة والرخيصة. وتعزز استعراض صلاحية استراتيجياتها للتنمية المستدامة قبل نهاية عام ٢٠١٤، في ضوء ازدياد الكثافة السكانية في الحضر، وتغير المناخ وغير ذلك من الشواغل البيئية.

١١ - وعلى الرغم من صغر مساحة سنغافورة، فإنها تتعهد بالتأثير الواسع على التنمية المستدامة. إن جهود المجتمع الدولي طوال الجمعية العامة ستثبت هل يمكن لتطلع ريو + ٢٠ إلى "المستقبل الذي نصبو إليه" أن يتحول من خطابة إلى واقع أم لا.

بالتصحر، لم تتحقق أهداف عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر. ولذلك فإن حكومته تدعو إلى تنفيذ القرارات المتخذة في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تدعيماً لآليات الاتفاقية.

٢٠ - إن موقع الجزائر الجغرافي ومناخها يعرضها للتصحر بقدر كبير، وقد أدرجت تدابير مكافحة التصحر في سياساتها الإنمائية. وبالإضافة إلى برنامج للتشجير، تقوم الحكومة بتنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر، وقد أنشأت مفوضية لتنمية السهوب، ومجلساً للبيئة والتنمية المستدامة. إن السد الأخضر، وهو مشروع على مساحة ٣٠٠٠٠٠ هكتار لمكافحة تدهور الأراضي، ستزداد مساحته بواقع ٣ ملايين هكتار من غطاء الحلفاء. ومع ذلك فإنه بدون عمل منسق من جانب المجتمع الدولي، فإن جهود البلدان المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي ستضيع هباء.

٢١ - إن التنوع البيولوجي يسهم بشكل واسع في التنمية المستدامة وحسن حال السكان في البلدان النامية، وبصفة خاصة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والتعليمي والثقافي. وتدعو حكومته المجتمع الدولي إلى تكوين شراكات تعاونية والاشترك في تبادل المعارف من أجل صون الموارد البيولوجية واستغلالها بشكل مستدام، تحقيقاً لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي. ولا بد من زيادة التمويل الدولي للبلدان النامية فيما يتعلق بالاستفادة المستدامة من التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٥. والمطلوب، علاوة على ذلك، وضوح أكبر فيما يتعلق بالأسواق الجديدة، والتعويضات، والآليات المالية، ولا سيما من حيث التقاسم المنصف والعدال للمنافع المتأتية من استخدام الموارد الجينية. وفي عام ٢٠١٤ سنتّ الجزائر قانوناً للموارد البيولوجية؛ ويمكن في

وهذان الحدثان يعكسان الحاجة إلى معالجة التحديات التي تنفرد بها هذه الدول، والوفاء بالالتزامات السابقة بمساعدتها في التخطيط الفعال لمستقبلها. وتؤيد حكومته البيان الوارد في مسار ساموا ومؤداه أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل تحدياً فريداً للتنمية المستدامة، وتسلم بأن برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ ومسار ساموا يجب أن تؤخذ جميعاً في الاعتبار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

١٧ - إن الجزائر عازمة على المساهمة في الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ، من خلال رصد كيفية تلبية احتياجات السكان وأولوياتهم فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد شرع البلد في تنفيذ الكثير من البرامج والأنشطة الجديدة لحماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة، وبخاصة في مجالات الطاقة المتجددة، ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي، والنقل المستدام، وإدارة النفايات وإعادة استخدامها.

١٨ - إن المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ يجب أن تفضي، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في باريس في عام ٢٠١٥، إلى اعتماد اتفاق طموح جديد يجب أن يعالج التكيف، وتخفيف الآثار، والتمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، من خلال آلية راسخة وشفافة تقوم على مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة معاً.

١٩ - إن التصحر يشكل خطراً على عدد كبير من البلدان، وبخاصة في أفريقيا، ويهدد الأمن الغذائي، ويؤخر التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالزراعة والماشية. إن مكافحة التصحر يجب أن تكون لها الأولوية على الصعيدين الوطني والدولي. والمؤسف أنه نظراً إلى غياب الدعم الدولي والموارد المالية اللازمة لخطط العمل الوطنية في البلدان المتأثرة

ولا بد من مراعاة احتياجات البلدان النامية ومبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمتباينة معا. ويتعين تعزيز الشراكات الدولية للتأكد من أن لدى البلدان النامية الموارد اللازمة لبناء القدرات والحصول على التكنولوجيات الحديثة.

٢٥ - وترحب الإمارات العربية المتحدة بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، باعتباره أداة لازمة لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. تتناول المسائل المتصلة بتوفير الطاقة للجميع، والاقتصاد الأخضر، والأمن الغذائي، ومياه الشرب، والمساواة بين الجنسين. وتخطط الإمارات العربية المتحدة للمستقبل بالاستثمار في مصادر الطاقة المستدامة المتواجدة للبيئة، وهو ما سيرسي أسس الاقتصاد الأخضر.

٢٦ - وكان مؤسس الإمارات العربية المتحدة، قبل واحد وأربعين عاما، قد وجّه الانتباه إلى وسائل حماية البيئة، قائلا إنه ينبغي للسكان أن يأخذوا ما يحتاجون إليه فقط وأن يحتفظوا بالباقي للأجيال القادمة. وكجزء من هذه الاستراتيجية يستثمر البلد في الطاقة المتجددة، وفي مقدمتها الرياح والشمس، ويزهو الآن بأضخم محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، وهي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط. والمتوقع أن تسفر هذه المبادرات عن خفض بنسبة ٢٠ في المائة في الانبعاثات الناتجة عن توليد الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠. وهناك مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية يتوقع أن تجعل المباني أكثر توفيراً للطاقة بنسبة ٢٠ في المائة.

٢٧ - وقد قدمت حكومته أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في شكل منح وقروض منخفضة الفائدة لدعم أنواع الطاقة المتجددة في البلدان النامية. وتستضيف الإمارات العربية المتحدة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وتتعاون مع هذه الوكالة في مسألة ممر الطاقة الأفريقية النظيفة ومبادرة منائر الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيستضيف البلد

المستقبل توسيع نطاق هذا القانون ليشمل الموارد الجينية، وفقا لبروتوكول ناغويا. والبلد أيضا على وشك تقديم تقريره الخامس عن الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢٢ - لقد أتاحت الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة الفرصة لمناقشة البيئة على قدم المساواة مع المسائل المتصلة بالسلام والأمن والمالية والتجارة والصحة. إن تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة واحد من الإنجازات الملموسة لجدول أعمال "المستقبل الذي نصبو إليه" الموضوع في مؤتمر ريو + ٢٠. ويود وفده التأكيد على أهمية وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تشمل بشكل تام الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متسقة ومتوازنة، وتدور حول أنشطة القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع والمنسجمة مع الطبيعة.

٢٣ - إن هئية الظروف الملائمة لتعزيز واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية تتطلب مشاركة البلدان المتقدمة في أنشطة التمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. وتزعم الجزائر توليد ٢٢ ٠٠٠ ميغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تحققت بالفعل نتائج واعدة من حيث الكهرباء المتجددة، وحققت الجزائر أهداف عام ٢٠١٣ الوطنية للطاقة المتجددة، ووضعها هذا الإنجاز في المرتبة الخامسة في مجال القدرة الفعلية على توليد الطاقة الشمسية المركزة.

٢٤ - السيد السهلاوي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن المبادئ الأساسية التي يدعمها مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ تركز جميعها على القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٣١ - ومن الضروري، في معالجة مسألة التنمية المستدامة، إعطاء الأولوية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ، والإدارة المستدامة للأراضي، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، والأساليب المستدامة للإنتاج والاستهلاك. إن تغير المناخ وفقد التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي تزيد من ضعف السكان، وتنازل من جودة الحياة، وتقوض الإمكانات الاقتصادية. ولذلك فإن من المهم للغاية أن يُعتمد، في مؤتمر عام ٢٠١٥ المعني بتغير المناخ، اتفاق عالمي جديد ملزم قانوناً بشأن المناخ، وأن يجري العمل على التنفيذ الفعال لقرارات صندوق المناخ الأخضر، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، واستخدام آليات مكافحة إزالة الأشجار.

٣٢ - إن تدهور النظم الإيكولوجية الحرجية الذي لا رجعة فيه وما يتلوه من فقد التنوع البيولوجي تزيد من تفاقمهما تجارة الأخشاب غير القانونية المتزايدة. ولذلك فإن السنغال تنادي بقوة بإنشاء صندوق عالمي للغابات، وتؤكد من جديد التزامها بوضع صك ملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات. وأخيراً فإن وفده يحث جميع الدول على أن تنهياً بنشاط للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في عام ٢٠١٥، من أجل إيجاد آلية جديدة متسقة وفعالة لمواجهة الكوارث تستفيد من إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

٣٣ - السيدة أريفين (بروني دار السلام): قالت إن القضاء على الفقر ما زال موضع التركيز الأساسي في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومع ذلك فإن هناك مجالات أخرى، ومنها البيئة وحماية التنوع البيولوجي، لها نفس القدر من الأهمية، حيث إنها تساهم بقدر كبير في عملية التنمية المستدامة.

معرض دبي لعام ٢٠٢٠ لبناء شراكات جديدة من أجل العثور على مصادر متجددة للطاقة والمياه والحفاظ عليها وإدارتها إدارة فعالة. إن مؤتمر القمة العالمي لطاقة المستقبل، الذي سيعقد في أبوظبي في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، سيسعى أيضاً إلى دعم الحوار والتعاون في هذا المجال.

٢٨ - السيد سيلا (السنغال): قال إن وفده يرحب بالاستنتاجات المفيدة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وبالتحرك صوب اعتماد الأهداف المقترحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٩ - إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة شدد على الحاجة إلى إعادة النظر في أساليب عمل المنتدى. ويتعين على المنتدى، نظراً إلى تفرده، تحسين آلياته لصنع القرار، وتحديد دور العناصر الفاعلة المختلفة بشكل أوضح، وتضييق هامش التركيز في عمله، ووضع إطار ملائم لرصد التقدم المتحقق. ولذلك فإن وفده يدعو المنتدى إلى استضافة المناقشات المقبلة بشأن إيجاد آلية لتيسير التكنولوجيا لمساعدة البلدان النامية. وسيكون من المفيد أيضاً إجراء تبادلات بشأن تمويل التنمية المستدامة، وهذه مسألة بالغة الأهمية لبلدان الجنوب على الصعيد العالمي.

٣٠ - ولما كانت الإصلاحات لا تثمر ما لم يكن لها تأثير إيجابي ملموس على التنمية، فإن حكومته ترى أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تركز على القضاء على الفقر، وأن تتبع نهجاً متسقاً يشمل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة على نحو متوازن. إن أولويات أفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان ذات الدخل المتوسط يجب أن توضع جميعاً في الاعتبار في هذه العملية.

٣٤ - وتسلم حكومتها بأن النظم الإيكولوجية السليمة وموارد التنوع البيولوجي تساهم بقدر كبير في سبل كسب الزرق المستدامة للشعوب، وخصوصا في البلدان النامية، كما تساهم في الاقتصادات الوطنية لهذه الشعوب. وتثني حكومتها على ما تبذله الدول الأعضاء من جهود للحفاظ على نظمها الإيكولوجية. ومع ذلك فإنها ترى وجوب أن يتوازن النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وألا يخل أحدهما بالآخر. وتؤيد الحكومة اتفاقية التنوع البيولوجي، وتعترف بإسهام هذه الاتفاقية في التنمية المستدامة، نظرا إلى خطتها الوطنية والعالمية في مجالات من قبيل الأمن الغذائي، وتوفير الهواء النقي والمياه النظيفة، وصحة السكان، وسبل كسب رزقهم، وما تتيحه من منبر للتعاون مع سائر الخبراء في موضوع التنوع البيولوجي.

٣٧ - وعلى المستوى دون الإقليمي تشترك بروني دار السلام منذ عام ٢٠٠٥ بنشاط مع ماليزيا وإندونيسيا في مبادرة ثلاثية للحفاظ على الغابات معروفة باسم "قلب بورنيو"، حافظت على ٥٨ في المائة من مساحة الأراضي الكلية في البلد. وتأمل بروني دار السلام زيادة اشتراكها في مبادرة المثلث المرجاني، التي تهدف إلى حماية موارد التنوع البيولوجي البرية والبحرية معا.

٣٨ - السيد ميسا - كوادرا (بيرو): قال إنه يتعين، لتحقيق التنمية المستدامة، وضع سياسات تقضي على الآثار السلبية لتغير المناخ، وخفض وإدارة أخطار الكوارث، وتقليل ما تتعرض له البيئة من أثر الطلب المتزايد على الطاقة، وصون التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية، وإدارة الغابات بشكل مستدام. ويجب إدراج هذه الأهداف جميعا في الغايات الأوسع نطاقا للقضاء على الفقر، وكفالة التمويل والموارد الأخرى، ونقل التكنولوجيا.

٣٩ - إن حكومته ترى أن تقرير الفريق المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة يشكل واحدة من أهم الخطوات في التحول إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تضع الناس وحماية كرامتهم في بؤرة اهتمامها، ترى حكومته أنه يتعين على الدول التزود بالمهارات اللازمة لتحقيق هذه الغايات، بلا شروط مسبقة، في سعيها إلى القضاء على الفقر وعدم المساواة، من خلال الإدماج الاجتماعي والحق في التنمية.

٤٠ - ويشدد وفده على أن التنمية المستدامة لن تتحقق ما لم تحترم المبادئ المكرسة في اتفاقية التنوع البيولوجي

٣٥ - ولما كانت الغابات المدارية المطيرة تغطي ٧٥ في المائة من بروني دار السلام، فإن هذا البلد يهتم كثيرا بصون النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها. وسيواصل البلد أداء دور نشط في حماية البيئة باتباع نهج النظم الإيكولوجية، حيث إن غاباته هي بالوعات وخزانات غازات الدفيئة التي ترفع درجة الحرارة في العالم. ولبلوغ هذا الهدف بنجاح، قامت بروني دار السلام بمأسسة وتنفيذ العديد من السياسات والخطط الوطنية لحماية البيئة، بما في ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي، وغرس الأشجار، وحملات التوعية.

٣٦ - ونظرا إلى أهمية مواصلة الأبحاث المتعلقة بالتنوع البيولوجي، يواصل هذا البلد إتاحة غاباته المدارية المطيرة للأغراض البحثية، ولا سيما فيها يتعلق بالنباتات والحيوانات البرية، والحياة البحرية، وجراثيم الغابات وكائناتها الدقيقة. وقد اشتركت إحدى جامعات البلد في الاتحاد الدولي للجامعات لدراسة التنوع البيولوجي والبيئة. وعلاوة على ذلك تلتزم حكومتها بالممارسات الزراعية المسؤولة، وقد

ومع ذلك فإن الإجراءات الدولية لمعالجة هذه المشكلة ما زالت غير كافية بشكل فادح.

٤٤ - إن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر يسببان لساموا قلقا بالغا، ف ٧٠ في المائة من السكان والبنى الأساسية موجودون في المناطق الساحلية الواطئة. ومع أن ساموا قبل عام ١٩٩٠ كانت منطقة خالية من الأعاصير، فإنها بدأت منذ ذلك العام تعاني من ظواهر جوية متكررة وشديدة تكلفها ملايين من الدولارات وتضطرها إلى نقل مجتمعات بأكملها. ومن هنا فإن البلد يهتم كثيرا بالحد من أخطار الكوارث، ويتطلع إلى نتيجة إيجابية للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث.

٤٥ - ومع أن حكومتها تعترف بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به في تنميتها المستدامة الطاقة المستدامة، بما في ذلك تحسين الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، وكفاءة الطاقة، واستخدام التكنولوجيا الملائمة اقتصاديا والسليمة بيئيا، فإن اعتماد البلد الشديد على الوقود الأحفوري يعد مصدرا رئيسيا للضعف الاقتصادي. وتلتزم ساموا بتحجيد الكربون بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وستقلل اعتمادها على الوقود الأحفوري بنسبة ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٦. وتواصل التشجيع على استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

٤٦ - وكان من النتائج الأساسية لمؤتمر ريو + ٢٠ التأكيد مجددا على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة في التنمية المستدامة، نظرا إلى ما تنفرد به من جوانب الضعف البالغ. إن مسار ساموا، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، حدد بدوره خط السير في إدارة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في التنمية المستدامة في الوقت الحالي والمستقبل القريب؛ ويتصدر جدول الأعمال الموضوع لهذه الدول تنفيذ

وبروتوكول ناغويا - الحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لعناصره، والتفاسم المنصف لمنافعه وما يرتبط به من المعارف التقليدية.

٤١ - ولا تزال حكومته يساورها القلق إزاء مسألة القرصنة البيولوجية، التي تشمل الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية واستخدامها واستغلالها بشكل غير قانوني، والتي تلحق ضررا بالغا بمجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية. وتعمل الحكومة أيضا على حماية الغابات، ولا سيما أن أكثر من ٦٠ في المائة من أراضي البلد أراض حرجية. وتولي الحكومة اهتماما بالغا لقيمة الغابات، ليس فقط من وجهة نظر بيئية، بل في المقام الأول لارتباطها بحياة البشر. ولا يمكن وجود تنمية اقتصادية مستدامة على حساب الأراضي الحرجية، ولذلك ستمضي حكومته في مكافحة إزالة الغابات.

٤٢ - ويشدد وفده مجددا على اهتمام بلده بالحد من أخطار الكوارث وإدارتها والتكيف معها، وبخاصة في ضوء آثار تغير المناخ التي تزيد من تواتر وكثافة الكوارث الطبيعية. إن الفقر والتخلف يزيدان أيضا من قلة المنعة إزاء الكوارث. ولذلك يعدّ تغير المناخ واحدا من أفدح الأخطار التي تواجه البشرية، ولا يهدد التنمية وحدها، بل يهدد أيضا وجود المجتمعات والبلدان ذاته. وتؤكد حكومته من جديد وجوب احترام مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقد وافقت على استضافة الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في ليما في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٤

٤٣ - السيدة ستريكلاند - سيمونيت (ساموا): قالت إن ساموا جزيرة مهددة بفقد الكثير بسبب آثار تغير المناخ، ولذلك أدرجت مسألة البيئة في جدول الأعمال العالمي قبل ٢٢ عاما، في قمة الأرض في ريو. ورسالة البلد اليوم هي نفس رسالته في عام ١٩٩٢: أن تغير المناخ مشكلة عالمية،

الانتهاء من اتفاق طموح ملزم قانونا بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥،

٤٩ - وقد حققت ترينيداد وتوباغو بعض النجاح في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في مجال التعليم، وإن كان مطلوباً منها مزيد من العمل فيما يتعلق بالصحة، ولا سيما الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذلك فإن وفدها مغتبط لأن الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة ستتضمن جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية غير المكتمل وستمضي في تنفيذه، وإن كانت ستتضمن أيضاً مسائل جديدة تتصل بالتنمية المستدامة. إن التحديات الراهنة الناجمة عن الأمراض غير المعدية وعودة ظهور فيروسات إيولا والتشيكونغونيا قد ساعدت على إبراز الضعف الكامن للنظم الصحية في العالم النامي، وهي مسألة لا بد من معالجتها في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. إن الغايات الـ ١٧ للتنمية المستدامة والـ ١٦٩ هدفاً التي حددت من خلال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة هي من صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولا ينبغي إعادة التفاوض بشأنها.

٥٠ - وفيما يتعلق بالإطار الإنمائي الوطني لترينيداد وتوباغو للفترة ٢٠١٥-٢٠٢١، جرى النص بالفعل على إدراج استراتيجيات التنمية المستدامة المبنية على الأهداف المقترحة وغيرها من المجالات ذات الأولوية الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومواءمتها مع الأولويات الوطنية. ولما كانت ترينيداد وتوباغو دولة جزرية صغيرة نامية، فإن أولوياتها الإنمائية الوطنية تركز استراتيجياً على التشجيع والإدارة الفعالين للإبداع والابتكار البشريين من أجل الاستدامة والتكيف على المدى الطويل. وترتيباً على ذلك ينبغي أن يتضمن جدول أعمال القرن ٢١ أيضاً استراتيجية

هذا المسار وتفعيل شراكاته. ويناط الآن باللجنة الثانية للجمعية العامة مسؤولية وضع إطار فعال لضمان المتابعة الموقوتة والفعالة للالتزامات المعقودة في مسار ساموا. ويجب أن ينص القرار على ما يلي: إطار للشراكة موضوع للتأكد من أن الشراكات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي أطلقت في ساموا نفذت بالكامل، وتغطي برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، وكذلك مسار ساموا؛ استعراض شامل لدعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ إدراج مسار ساموا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف المقترحة للتنمية المستدامة؛ إنشاء نظام عالمي راسخ للرصد يعزز المساءلة على جميع المستويات، ويكفل إجراء تحليل وتحديث وافين وموقوتين يتعلقان بتنفيذ جميع البرامج.

٤٧ - وتدعو حكومتها جميع شركاء الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى كفالة حصولها على مزيد من الدعم وتنفيذ مسار ساموا. وينبغي بالمثل إيلاء الاعتناء الواجب للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ومع أن عام ٢٠١٤ خصص ليكون سنة للدول الجزرية الصغيرة النامية ولفت الانتباه إليها، فإن وفدها يأمل أن يستمر المجتمع الدولي في الاهتمام بجقائق هذه الدول في غضون الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

٤٨ - السيدة هايتر (ترينيداد وتوباغو): قالت إنه يتعين أن يركز المجتمع الدولي على الأولويات التالية في غضون الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تحديد الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ تفعيل خطة "المستقبل الذي نصبو إليه"؛ إعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة؛ معالجة فجوة التخفيف لإبقاء ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية أقل من درجتين مئويتين أو ١,٥ من الدرجات المئوية؛

الدول الجزرية الصغيرة النامية وجدول الأعمال الأوسع نطاقا للأهداف الإنمائية للألفية، مما أدى إلى انعدام التنسيق، وسوء تخصيص الموارد، والازدواج غير الضروري على الصعيد الوطني.

٥٤ - وفي إطار جهود ترينيداد وتوباغو المتواصلة لتقليل بصمتها الكربونية الضئيلة، فإنها: زادت من استخدام التكنولوجيات المبتكرة التي تنتج مستويات منخفضة من الانبعاثات؛ وشجعت على استخدام تكنولوجيا الطاقة النظيفة، كالغاز الطبيعي والإنتاج النظيف؛ ودعمت استخدام أنواع الطاقة المتجددة التي لا تنتج أي انبعاثات؛ واعتمدت التكنولوجيات والممارسات الأكثر كفاءة من حيث استهلاك الطاقة. وتركز الاستراتيجية الإنمائية الوطنية على إدراج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، والتنوع بعيدا عن الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة.

٥٥ - ويجدد وفدها الدعوة إلى استحداث آلية لتيسير التكنولوجيات في إطار الأمم المتحدة، من أجل النهوض بتنفيذ استراتيجيات وممارسات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على الصعيدين الإقليمي والوطني، من خلال الحصول على التكنولوجيات الملائمة.

٥٦ - السيد غومندي (موزمبيق): قال إن موزمبيق ضعيفة للغاية إزاء آثار تغير المناخ، ومنها الجفاف، والفيضانات، والأعاصير المدارية، وهبوب العواصف، وتغير درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار، وغير ذلك من الظواهر التي من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر، وتسرب المياه المالحة، وحرائق الغابات. وتؤدي هذه الأحداث إلى خسائر في الأرواح، وإتلاف بالغ للممتلكات العامة والخاصة والبنية الأساسية الاجتماعية، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وعلى تحقيق القضاء على الفقر وغير ذلك من الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى ذلك فإن التزام حكومته

وطنية للتنمية المكانية، وسياسة وطنية للإبداع، وسياسة سكانية وطنية، واستراتيجية وطنية للقوى العاملة.

٥١ - وينبغي استمرار تركيز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الرصد والتنفيذ، من أجل بناء قدرات البلدان النامية من خلال تعزيز نظمها لجمع البيانات ونظمها الإحصائية، وبذلك يتحسن صنعها للقرار المبني على الأدلة. وفي الوقت ذاته يجب أن تكون متطلبات تقديم التقارير منسقة في سياق جدول أعمال متكامل تماما، حتى لا يثقل تقديم التقارير على البلدان النامية التي تعاني قدراتها قيودا مؤسسية. وتدعو حكومتها بالمثل إلى الإدماج الكامل لمتابعة وتنفيذ مسار ساموا في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

٥٢ - إن المسائل الحرجة بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها التحديات الناجمة عن خروجها من فئة أقل البلدان نموا، والحصول على تمويل للتنمية المستدامة، وأمن الطاقة، والاختلالات التجارية، وتزايد الحاجة العاجلة إلى معالجة تغير المناخ، وأزمة الديون السيادية المتصاعدة، لا يمكن معالجتها إلا في سياق شراكة عالمية فعالة للتنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل العناصر الأساسية لهذه الشراكة إيجاد وسيلة لتقييم تقدم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية تتجاوز قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع وضع اتفاق عالمي لتمكين هذه الدول من التكيف. وينبغي أن يعالج هذا الاتفاق المشاكل العامة للنظام المالي العالمي الراهن وما ينجم عنها من آثار ضارة طائلة على الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة والقليلة المنعة.

٥٣ - إن تنفيذ مسار ساموا وبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس يجب أن يدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن ينعكس في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويجب ألا يتكرر ما حدث من انفصام بين عملية

الطاقة المتجددة، وتشجيع وتسريع الاستثمار العام والخاص في الموارد المتجددة.

٦٠ - إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب استمرار تعزيز التعاون الدولي بين البلدان النامية وشركائها في التنمية، وبخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات، عملاً بروح جدول أعمال القرن ٢١. إن موزامبيق ملتزمة بالجهد العالمي المبذول لوضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تستجيب على النحو المناسب للسعي إلى إيجاد عالم صالح للجميع.

٦١ - السيد محمد بنوف (طاجيكستان): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تركز على الأسس التي أرستها الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تركز على القضاء على الفقر وعدم المساواة وعلى دعم التنمية المستدامة. ويجب أن تمثل الشروط المسبقة الأساسية للتنمية المستدامة في تشجيع النماذج المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية الموارد الطبيعية واستخدامها الرشيد، ودعم النمو الاقتصادي المستدام، والإدماج الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة وفرص العمل للجميع. وتؤيد حكومته تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وهي موقنة أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سيكون منيراً عالمياً فعالاً لإدراج المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة، وكذلك للحوار، واستعراض التقدم، ووضع وتنسيق البرامج والإجراءات المتعلقة بتعزيز التنمية المستدامة.

٦٢ - وقد بينت التجربة أن من المستحيل تحقيق الأهداف الإنمائية دون إتاحة الحصول على الطاقة للجميع بشكل يعول عليه. إن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) سيكون فرصة فريدة للتقدم في هذا المجال. ومن الضروري، علاوة على ذلك، تشجيع الاستثمار

بالتنمية المستدامة ليس اختياراً، بل قراراً واعياً لكفالة رفاهة الشعب والسلامة الإقليمية لموزامبيق. وقد اعتمدت الحكومة استراتيجية للحد من الفقر محوراً للشعب، وتعالج مسائل التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة والبيئة، والحد من أخطار الكوارث، وكذلك الاحتياجات الاجتماعية.

٥٧ - وقد أعدت حكومته استراتيجية وطنية لتغير المناخ تهدف إلى زيادة التكيف، مع دعم التنمية المنخفضة الكربون والاقتصاد الأخضر، ونجحت هذه الاستراتيجية في تحسين التنسيق المؤسسي. وهناك تدابير أخرى للحد من أثر الكوارث الطبيعية أدت إلى: ازدياد التأهب ووضع نظام للإنذار المبكر بالأعاصير والفيضانات؛ واتفاقات تعاون بشأن موارد المياه كانت بمثابة قاعدة لتنسيق الجهود وتبادل المعلومات مع بلدان المنبع؛ وإنشاء مناطق لإعادة توطين السكان المقيمين في مناطق معرضة لأخطار عالية؛ وتعزيز نظام إدارة حالات الطوارئ والكوارث، وهو ما أدى إلى استجابات أسرع في حالات الطوارئ.

٥٨ - وأدت استراتيجية موزامبيق الوطنية لتغير المناخ أيضاً إلى تحديد فرص التخفيف والتنمية المنخفضة الكربون، من أجل تحسين الحصول على الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة الطاقة، وتشجيع التحضر المنخفض الكربون. ويحصل ١٤ في المائة من السكان الآن على الطاقة المتجددة، والمتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ أن تتألف مصفوفة الطاقة في موزامبيق من ٥٥ في المائة من الموارد المتجددة.

٥٩ - واعترافاً من حكومته بالدور المهم للطاقة المتجددة في التنمية المستدامة، فقد اعتمدت في عام ٢٠١١ استراتيجية لتنمية الطاقة الجديدة والمتجددة تهدف إلى تحسين الحصول على خدمات أفضل نوعية للطاقة باستخدام المصادر المتجددة، وإلى وضع استراتيجية سليمة لصون واستخدام

القرن ٢١ ووضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولذلك يجب وضع القرارين المشار إليهما في الاعتبار. وستكون آلية تيسير التكنولوجيا أداة أساسية لتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

٦٦ - إن من آثار تغير المناخ ازدياد تواتر وشدة الكوارث الطبيعية، مما يجعل الحد من أخطار الكوارث مسألة مهمة. وفي الفترة الأخيرة عانت منطقتا أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي من جفاف ممتد أثر على أكثر من ١,٢ من ملايين النسم في غواتيمالا وحدها، منهم نصف مليون طفل دون الخامسة. ولذلك أعلنت الحكومة حالة الطوارئ العامة، وأدى ذلك إلى انخفاض بنسبة خمسة في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي. وتأمل الحكومة أن يضع المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في اعتباره ضمن استنتاجاته خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٧ - إن غواتيمالا، وهي بلد بالغ التنوع يتمتع بتراث ثقافي وطبيعي غني، ترحب بما تم مؤخرا من اعتماد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها. ورغم أن غواتيمالا تنتج مستويات منخفضة من انبعاثات غازات الدفيئة، فإن الحكومة تعمل على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتوقن بتحقيق نتائج طموحة في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف، ولا سيما في مجالات التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا، قبل اعتماد صك ملزم قانونا في الدورة الحادية والعشرين في عام ٢٠١٥،

٦٨ - ومن المهم للغاية، لتحقيق التنمية المستدامة، القضاء على الفقر والجوع، حيث إن أفقر المجتمعات هي الأكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية. وتحقيقا لذلك يتعين على المجتمع الدولي اعتماد نهج أوسع في معالجة التنمية المستدامة

في الطاقة المتجددة، ونقل التكنولوجيات الحديثة والمتقدمة، وكفاءة الإمداد بالطاقة، وصون الطاقة.

٦٣ - إن التنمية المتكاملة للطاقة المائية، المقترنة بأشكال أخرى من الطاقة المتجددة، لا تزيد فقط من القدرة، بل تسهم أيضا في الاستدامة وزيادة كفاءة نظم الطاقة، مع تخفيض كبير في الانبعاثات الضارة. ولما كانت طاجيكستان تملك إمكانات كبيرة لتوليد الطاقة المائية، فإنها تبذل قصارى جهدها لضمان التنمية المتكاملة لقطاع الطاقة فيها.

٦٤ - وقد ورد في الوثيقة الختامية لريو + ٢٠ أن المياه عنصر أساسي في التنمية المستدامة وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعدد من التحديات العالمية الرئيسية. إن العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥ يتضمن في أهدافه زيادة التركيز على تنفيذ البرامج المتصلة بالمياه، ومشاركة المرأة في جهود التنمية المتصلة بالمياه، والتعاون في تنفيذ الأهداف المتصلة بالمياه المتفق عليها دوليا. وقد أتاح العقد زخما قويا لشتى المبادرات الرامية إلى تعزيز الحصول على مياه الشرب النقية والصرف الصحي، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، وتوسيع التعاون في مجال موارد المياه، وزيادة التوعية بالتحديات المتصلة بالمياه. ويرى وفده أن الوقت قد حان لعقد جلسة تحاور رفيعة المستوى في الدورة الحالية للجمعية العامة لتقييم التقدم المتحقق في العقد. ولذلك فقد عمم وفده مشروع قرار لإجراء هذا التقييم، ومناقشة السبل الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه.

٦٥ - السيدة بولانيوس بيريس (غواتيمالا): قالت إنه فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فإن وفدها يرحب باتخاذ القرار ٣٠٩/٦٨ بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والقرار ٣١٠/٦٨ بشأن الترتيبات الممكنة لآلية تيسير التكنولوجيا. وهناك صلة وثيقة بين تنفيذ جدول أعمال

الممارسات والدروس المستفادة من التعاون العالمي والإقليمي في مكافحة هذه الظواهر.

٧١ - ولما كانت إيران بلدا يتعرض للكوارث الطبيعية، فقد قامت على الصعيدين الوطني والمحلي ببناء قدرات معترف بها دوليا وفعالة من حيث التأهب للكوارث والتصدي لها، وإن كانت الوقاية من الكوارث والحد من أخطارها لا يزالان يحتاجان إلى جهود واسعة طويلة الأجل. إن الجزاءات غير القانونية واللاإنسانية المفروضة على إيران تعرقل بشكل كبير جهود البلد من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار عمل هيوغو، بما في ذلك زيادة أجهزة رصد الاهتزازات أو الزلازل، وتحديث أنظمة الإنذار المبكر.

٧٢ - ولا ينبغي تفويض ولاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى في متابعة الوفاء بالالتزامات في مجال التنمية، بما في ذلك رصد واستعراض التقدم في تحقيق الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة، ويجب أن يسند إلى المنتدى الإشراف على أي آلية للتنفيذ أو الرصد وأن يظل ذا طابع حكومي دولي.

٧٣ - السيد الشراح (الكويت): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تسعى إلى زيادة إدراج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة من خلال الشراكات الدولية المتسقة مع السياسات الوطنية. إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وأعمال لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة يشكّلان معا مثالا بارزا للشراكة الدولية بشأن التنمية المستدامة التي تخدم جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى التنمية، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة معا.

٧٤ - إن الكويت تسهم في جميع الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة، والوصول إلى توافق للآراء بشأن خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإنشاء علاقات تفاعل مع

بأن يضع في اعتباره التحديات الرئيسية المتعددة الأبعاد التي تواجهها البلدان في القضاء على الفقر.

٦٩ - السيد حاجي لاري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن العديد من العناصر الأساسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومنها تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، جاهزة بالفعل، ومع ذلك فإن هناك مسائل هامة عديدة لا تزال تحتاج إلى مناقشة. فأولا يتعين الاهتمام على سبيل الأولوية ببناء قدرات البلدان النامية، وأن يشمل ذلك تبادل الخبرات والدراية الفنية ونقل التكنولوجيا والمعاملة التفضيلية في مجال السياسة العامة. وثانيا ينبغي معالجة المسائل العامة، ومنها حيز السياسة العامة المطلوب للبلدان النامية في ضوء الاحتياجات المتباينة، وإصلاح النظام المالي والدولي، والتحول إلى نظام مالي واقتصادي دولي مفتوح قائم على قواعد وغير تمييزي ومنصف، وإقامة شراكة عالمية جديدة ومعززة. وثالثا لا بد من مساءلة الجهات الفاعلة الرئيسية في المجال المالي والاقتصادي الدولي التي تشكل سياساتها تحديات كبيرة أمام تنمية الآخرين. ورابعا يتعين القضاء على الأسباب الأخرى الدفينة التي تؤخر التنمية، ومنها مختلف أشكال الاحتلال الأجنبي والهيمنة الاستعمارية، وفرض جزاءات اقتصادية من طرف واحد. وخامسا لا بد من وجود متابعة ومراقبة وتنفيذ للأهداف الإنمائية المتفق عليها.

٧٠ - إن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والعواصف الرملية والعواصف الترابية ظواهر تهدد الركائز الثلاث للتنمية المستدامة في بلدان عديدة، ومنها إيران، وتحتاج إلى اهتمام خاص. إن معالجة هذه الظواهر ستتيح للبلدان التعامل مع مختلف التحديات العالمية في مجال السياسة العامة، ومنها الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ. واتساقا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يجب تشجيع تبادل أفضل

الجفاف والفيضانات، تأثيرا بالغا على الاقتصاد، وعرضت الزراعة لأخطار فادحة.

٧٨ - إن اتفاق عام ٢٠١٥ الجديد بشأن المناخ يجب أن يساند الجهود المبذولة لمساعدة أضعف البلدان على التكيف مع تغير المناخ، وينبغي أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة المتكيفة مع المناخ. ويجب أن يكون هذا الاتفاق ملزما قانونا، وأن يوجه العالم صوب إبقاء الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية أقل من درجتين مئويتين. ويجب أن يستفيد هذا الاتفاق من آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار. ويجب أن تكون اللجنة التنفيذية لهذه الآلية مجهزة تماما، وأن تركز على جوانب ضعف البلدان النامية وتحديد الاحتياجات النوعية.

٧٩ - وستحدد حكومتها إسهامها المزمع المقرر وطنيا قبل دوره عام ٢٠١٥ لمؤتمر الأطراف في باريس. وتشمل الإجراءات المتدرجة التي اتخذتها بالفعل: استراتيجية لتنمية منخفضة الانبعاثات، أعدت بمساعدة حكومة الولايات المتحدة؛ وإجراءات تخفيف ملائمة وطنيا في قطاع الغابات بدعم من حكومة النمسا، وفي قطاع كفاءة الطاقة بدعم من حكومة ألمانيا؛ وتعزيز آليات التكامل الرأسي بين الحكومة المركزية ومستويي الحكم دون الوطني والمحلي لمعالجة تغير المناخ، وبخاصة غازات الدفيئة.

٨٠ - وتبين الممارسات الدولية أن تنمية الطاقة المستدامة يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في التخفيف من تغير المناخ. ولذلك أطلقت حكومتها استراتيجية جديدة تهدف إلى تحسين تنمية الطاقة المتجددة، والاستفادة من إمكانات البلد الواسعة غير المستغلة من موارد الطاقة الريحية والشمسية والحرارية الأرضية، وبوجه خاص الطاقة الكهرومائية. إن جورجيا، نظرا إلى قدرتها الواسعة على توليد الطاقة الكهرومائية، تستخدم بالفعل الطاقة المتجددة لتوفير أكثر من

القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الخيرية والأكاديمية. ويتطلع وفده إلى تنفيذ نتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي عقد في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيكون من المفيد التركيز على وضع نظم لجمع وتقييم البيانات لتقدير الإنجازات في مجال التنمية. وتشمل المجالات الأخرى الجديرة بالاهتمام بتغير المناخ، وحقوق وحريات الإنسان، والطاقة، والحوكمة، والأقليات والمهاجرين، والتكنولوجيا والابتكار، ومكافحة الفساد، وتمكين الشباب، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٥ - وقد حققت الكويت تقدما رائعا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وانتهت من تحقيق ثلاثة منها قبل الموعد المحدد. ويشارك وفده المجتمع الدولي قلقه بشأن تغير المناخ، وبخاصة التصحر والجفاف، وقام بدور نشط في المفاوضات المتعلقة بصياغة رد على هذه المسائل.

٧٦ - السيدة شيكريلادزه (جورجيا): قالت إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة إسهام مهم في وضع إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من الاختلافات الجغرافية، فإن كل بلد يواجه تحديات متماثلة إلى حد ما في سعيه إلى التنمية المستدامة، ومنها تغير المناخ وما يصاحبه من آثار سلبية، وهو ما يجعل مناطق عديدة قليلة المنعة إزاء الكوارث الطبيعية. وتكون عواقب الكوارث الطبيعية أفدح عندما تكون الطبيعة تحت ضغط شديد نتيجة للزيادات السكانية والاستخدام غير المتحمل للموارد الطبيعية.

٧٧ - وفي جورجيا تزايدت العواصف والتحات الساحلي، مما أسفر عن إتلاف فادح للسواحل وللبنية الأساسية التي صنعها الإنسان. وقد أثرت الظواهر الجوية الشديدة، بما فيها

السكان، وتخفيف آثار الكوارث، والسعي إلى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، وتشجيع الاستخدام الرشيد للموارد. ولما كانت الجهود الحكومية والإرادة السياسية لا تستطيع بمفردها تعزيز التنمية المستدامة، فإن حكومته تتطلع إلى تحالفات واسعة من البشر، والجهود المشتركة للمجتمعات الواعية ومنظمات المجتمع المدني وهياكل الأعمال والعلماء، لتحقيق تقدم تحوّلي. وتحث الحكومة الدول الأعضاء على التسليم بأهمية التعليم وتمكين المجتمعات، بتزويدها بما هو ضروري من المعلومات والمعارف والمسؤولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي محورها الناس والشاملة للجميع.

٨٥ - السيدة ديتال (نيبال): قالت إن وسائل التنفيذ المحددة في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطّة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة لتمويل التنمية لا غنى عنها في العمل على التحويل التام والفعال لالتزامات التنمية المستدامة إلى نتائج ملموسة. ويتعين أن تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على حقوق الإنسان العالمية والشمول والاستدامة، وأن تجعل القضاء على الفقر من صميم التنمية، وأن تحافظ على توازن مناسب بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. إن الغايات والأهداف الطموحة يجب أن تتواءم مع وسائل مناسبة للتنفيذ، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة معا.

٨٦ - إن الآثار المركبة لتغير المناخ طالت بشدة جميع قطاعات التنمية في نيبال تقريبا، فقوّضت بذلك جهودها في تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي. وما لم تتخذ إجراءات عاجلة، فستكون العواقب بلا رجعة وفوق الاحتمال. وتهتم حكومتها كثيرا بالمفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

٨٠ في المائة من الكهرباء، وتسعى إلى أن تكون مركزا إقليميا لتوليد وتصدير الطاقة النظيفة. وتأمل حكومتها، بتنمية موارد الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة الطاقة، وإدارة الغابات على نحو ملائم، ودعم العمل المحلي المتعلق بالمناخ، أن تجعل جورجيا متعادلة من حيث الأثر الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠،

٨١ - السيد غوليتسين (أوكرانيا): قال إن حكومته ترحب بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتأمل أن يسهم بشكل بناء في التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ وخطّة جوهانسبرغ للتنفيذ. وتساند حكومته كل المساندة مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وتثني على جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتأكيداتها من جديد على التزامها بالوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصل إليه".

٨٢ - وعند توقيع اتفاق الانتساب بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، أكدت حكومته رغبتها في تنفيذ البرامج الوطنية الراهنة وفقا لمعايير الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق رحبت الحكومة بمبادرة إدراج اتفاقيات ريو في إطار أوكرانيا الوطني للسياسة البيئية.

٨٣ - ورغم التعرض مؤخرا لصعوبات نتيجة للتزاع، فإن التزام أوكرانيا بالتنمية المستدامة يتبدّى من خلال عدة مبادرات لأصحاب مصلحة متعددين. وترى أوكرانيا أنه لا بد من إبداء اهتمام بالغ بمبادرات وسائل التواصل الاجتماعي الرامية إلى زيادة الوعي بمسائل التنمية المستدامة بمساعدة القدرات التكنولوجية الحديثة. وتتوافق هذه المبادرات مع طموح أوكرانيا إلى توفير برامج موسعة لتدريس التكنولوجيا.

٨٤ - ومن الضروري التوعية بدور الإنسان في صون البيئة، وكذلك في القضاء على الفقر، وكفالة استقرار

- ٩٠ - إن القضاء على الفقر يعدّ أعنى مشكلة تتواجه الحكومة. وبسبب التحديات العالمية الراهنة والناشئة، فإن الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة تزداد تعقيدا، بالإضافة إلى أن المكاسب المتواضعة المحققة، وخصوصا في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، تتعرض للخطر.
- ٩١ - ولما كان العلم والتكنولوجيا أساسيين للتنمية، فإن مما لا غنى عنه إعطاء الأولوية في الخطة العالمية للتنمية لنقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف والابتكار. ولا بد من تشجيع المجتمع الدولي على معالجة جوانب الضعف في البلدان والمساعدة في توفير التكيف، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو مطرد ومستدام، بعدة سبل منها تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وإذا كانت البلدان النامية بصفة عامة تحتاج إلى مزيد من الموارد لتحقيق التنمية المستدامة، فإن أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الجبلية، والبلدان الخارجة من نزاع تحتاج إلى أعجل اهتمام في هذا الصدد.
- ٩٢ - السيد راتراي (جامايكا): قال إنه إذا كان يراد لخطة التنمية العالمية أن تكون مستدامة، فإنها لا بد من أن تكون متسقة ومتضمنة لوسائل التنفيذ الملائمة، وأن تتيح الإدراج المتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. إن جامايكا، وهي عضو في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، ترى أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية إسهام أساسي في وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مستدامة ومتوافقة مع ما لهذه البلدان من أولويات وجوانب ضعف. ويوفر مسار ساموا توجيهها واضحا إلى تعزيز تكيف الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا بد من أخذ هذا المسار في الاعتبار في أحكام القرار الذي سيجري بشأن تغير المناخ، وتتطلع إلى إبرام صك ملزم قانونا بشأن المناخ في عام ٢٠١٥.
- ٨٧ - وقد أعدت نيبال برنامج عمل وطنيا للتكيف يتعلق بتغير المناخ، وإطارا لخطة عمل محلية للتكيف. إن ازدياد تواتر الكوارث الطبيعية ونطاقها تترتب عليهما آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأجل في الكثير من البلدان النامية. وهناك حاجة ماسة إلى بناء القدرات في هذه البلدان في مجالات التأهب للكوارث وأنشطة إدارة مرحلة ما بعد الكوارث.
- ٨٨ - إن التنمية المستدامة للجبال في نيبال ذات أهمية فائقة، ليس فقط لمعالجة فقد التنوع البيولوجي ونضوب الموارد والتدهور البيئي الناجمة عن تغير المناخ، بل أيضا لصون وحماية مياه الشرب النقية والتراث الثقافي بشكل عام، وذلك بعدة سبل منها الاستفادة من معارف السكان الوطنيين، والتنمية الزراعية، والسياحة البيئية، ومباشرة الأعمال الحرة. وهناك علاوة على ذلك حاجة إلى بيئة داعمة لصون وتنمية قطاع الغابات. وتخطط حكومتها لزيادة الغطاء الحرجي في نيبال إلى ٤٠ في المائة من المساحة الكلية. وقد أعلنت الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقدا للغابات، دعما لصون الموارد الحرجية وإدارتها بشكل مستدام واستخدامها على النحو الأمثل.
- ٨٩ - وعلى الرغم من القدرة العالية لنيبال على توليد الطاقة الكهرومائية وجهودها المستمرة لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة، فإن قطاعات الخدمات والنقل والصناعة والتجارة والإسكان الحضري لديها تعتمد على الوقود الأحفوري المستمد أساسا من المصادر التقليدية للكتلة الإحيائية. وتجتهد حكومتها في هئية بيئة مواتية للاستثمار من أجل الاستثمار المباشر الأجنبي، بغية بناء قدرة إنتاجية، وتطوير البنية الأساسية، ودعم الطاقة المتجددة.

لمعالجة الاحتياجات في مجال التكيف للبلدان البالغة الضعف إزاء أثر تغير المناخ، كالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٧ - ولا بد من أن توضع في الاعتبار توصيات لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة عند تحديد وسائل التنفيذ الملائمة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتحديد نتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية. إن اتباع نهج شامل إزاء التنمية المستدامة يتطلب الاستكشاف النام لخيارات تمويل التنمية، والاهتمام بالافتراضات المتعلقة بتحسين الأسس العامة للاقتصاد العالمي، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون وبالتجارة.

٩٨ - السيد مونونغي (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إنه منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢، عندما التقى العالم لأول مرة لمناقشة التنمية المستدامة، تأثر أكثر من ٥ بلايين نسمة بالكوارث الطبيعية. وفي الآونة الراهنة أصبح أثر الكوارث الطبيعية يتحول إلى انتكاسات خطيرة في التنمية البشرية بسبب الخسائر المتزايدة في الأرواح، والأضرار التي تلحق بالمجتمعات والاقتصادات والبيئة. إن الكوارث الطبيعية من الأسباب الرئيسية للجوع في العالم قاطبة، وتؤثر على جميع أبعاد الأمن الغذائي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً التي هي الأضعف إزاء هذه الكوارث.

٩٩ - وقد ازدادت أيضاً جوانب ضعف أقل البلدان نمواً بسبب عدد من العوامل المتعلقة بالبشر، ومنها التطور التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي، والتنمية الحضرية غير القابلة للاستدامة، والبناء في المناطق المعرضة لمخاطر بالغة، والتخلف، وتدهور الأراضي، والموارد المحدودة، والتحويلات الجيولوجية، والأوبئة التي من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإيبولا. ولحسن الحظ أن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ أوصت بإدراج الحد من أخطار الكوارث وتغير المناخ في جميع الخطط القادمة للتنمية المستدامة. وهذا أمر

التفاوض بشأنه تحت بند جدول الأعمال ١٩ (ب)، وأيضاً عند معالجة مسائل تغير المناخ. والحد من أخطار الكوارث، وتمويل التنمية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بصفة عامة.

٩٣ - ولما كان البحر الكاريبي جزءاً لا يتجزأ من النظام الإيكولوجي لجامايكا، فإن وفده يرحب بفرصة استعراض القرار الذي يتخذ كل عامين بشأن التنمية المستدامة للبحر الكاريبي للأجيال الحالية والقادمة، ويقدر دعم المجتمع الدولي لاعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

٩٤ - إن الحصول على مصادر الطاقة الرخيصة والمتجددة أمر ضروري للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جامايكا. ولذلك تقوم الحكومة بتنفيذ سياسة وطنية طويلة الأجل للطاقة (٢٠٠٩-٢٠٣٠) تتيح التقدم في مجال كفاءة الطاقة والحفاظ عليها، وتنويع مصادر الوقود، وتطوير قطاع الطاقة المتجددة، وتحديث الإطار التنظيمي لهذا القطاع. ويجب أن تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا الملائمة لاستخدام مصادر الطاقة الحديثة والرخيصة والمتجددة.

٩٥ - إن الحد من أخطار الكوارث من أولويات جامايكا. وتتطلب الاستدامة طويلة الأجل في البلد تكيفاً واسعاً مع الأخطار الطبيعية، وقدرة محسنة على التصدي بفعالية لمنع الخسائر في الأرواح وسبل كسب الرزق وتلف البنية الأساسية. وسيكون وضع إطار عالمي أقوى للحد من أخطار الكوارث معينا في هذا الشأن.

٩٦ - إن النتيجة الناجحة للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف ستمهد السبيل إلى التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ في الدورة الحادية والعشرين في باريس. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتأمين موارد كافية

الإيكولوجية والبيئية المتقدمة لدعم قدراته على إدارة أخطار الكوارث دعماً كفؤاً وفعالاً.

١٠٣ - السيدة إيزاتا (أنغولا): قالت إن من الواضح أن الجهود التي بذلت في إطار جدول أعمال الألفية كانت محاولة بالغة الأهمية للقضاء على الفقر وجعل المجتمعات الضعيفة أقدر على الصمود، ومع ذلك فقد قصرت عن تحقيق جميع الأهداف المحددة. ولذلك كان من الضروري التأكد من أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تنص بشكل واف على العناصر اللازمة للوصول إلى عالم أكثر استدامة.

١٠٤ - وقد ذكر الأمين العام فيما يتعلق بالتنمية المستدامة أن التعليم يتيح لكل إنسان اكتساب المعارف والمهارات والقيم والسمات التي تمكنه من المشاركة في التنمية المستدامة واتخاذ القرارات المستنيرة بشأن السلامة البيئية. ولذلك ترحب أنغولا بعقد المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وترى حكومتها أن التعليم أداة لا غنى عنها للنمو الاجتماعي والاقتصادي لأي مجتمع، وما فتئت منذ عام ٢٠١٠ تبذل جهوداً مستمرة لتيسير الحصول على التعليم في الريف، والتوسع في المباني المدرسية في جميع المراحل التعليمية، وتحسين أحوال المدارس القائمة. وستؤدي هذه المبادرات إلى إيجاد ٦٣ ٠٠٠ فصل دراسية جديد وتدريب ١٢٦ ٠٠٠ مدرس جديد على مدى خمسة أعوام.

١٠٥ - ولما كانت مباشرة الأعمال الحرة تعزز النمو، كان من المهم وضع سياسات مناسبة لمباشرة الأعمال الحرة استكمالاً لاقتصاد البلد بوجه عام والمساعدة، في الوقت ذاته، في تحقيق الأهداف الإنمائية وخلق وظائف للشباب. ولمعالجة مشكلة البطالة ذات الدلالة، والحد من الاستبعاد الاجتماعي الذي يواجهه شباب أنغولا، وتقليل تدفق المال على السوق غير الرسمية، جرى وضع برامج في إطار خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، وإدراج مبادرات لتشجيع مباشرة الأعمال

مشجع، لأن فعالية جميع جهود الحد من أخطار الكوارث تتطلب إدراج هذه الجهود بانتظام في سياسات وخطط وبرامج التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وأيضاً دعمها بالتعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

١٠٠ - وفيما يتعلق بالتعاون دون الإقليمي، اعتمد قادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خطة عمل ياندي لتعزيز التأهب للكوارث والتصدي لها. وترتكز خطة باوندي على خمسة أهداف رئيسية: تصنيف الأخطار وتحديد جوانب الضعف؛ تحسين نظم الوقاية والإنذار؛ زيادة القدرات في مجال التأهب والوقاية والتصدي والإنعاش؛ تحسين وتعزيز الأطر المؤسسية والقانونية للحد من أخطار الكوارث والتصدي لها؛ زيادة القدرة المالية على تحمل تكاليف آليات التأهب والتصدي. ويدعو وفده جميع شركاء أفريقيا إلى مساندة تنفيذ هذه المبادرة دون الإقليمية.

١٠١ - إن جمهورية الكونغو الديمقراطية غارقة في الكوارث المتكررة التي تعرّض سكانها لتقلبات الطبيعة: ثوران البراكين، والزلازل، والانهيارات الأرضية، والفيضانات. ولا تزال الأوبئة، ومنها الكوليرا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحصبة وإيبولا، تحتاح المنطقة. ويضاف إلى ذلك العديد من حوادث القطارات والسفن والطائرات. وتسببت هذه العوامل في تشرد أكثر من ٢،٩ من ملايين الأشخاص داخلياً، وقد تفرقوا في البداية في جميع أنحاء المنطقة الشرقية لانعدام الأمن. ولمعالجة ضعف البلد المتزايد إزاء الكوارث الطبيعية واحتياجاته الإنسانية المتعددة، حددت حكومته عدداً من الآليات الوطنية والمحلية للحد من الأخطار وإدارتها. ومع ذلك لم يتم تشغيل بعض هذه الآليات بسبب القيود المالية والمتعلقة بالقدرات.

١٠٢ - ويدعو وفده المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة، إلى تقاسم المعارف العلمية والتكنولوجية مع بلده وإمداده بالتمويل، حتى يتسنى له الحصول على التكنولوجيات

وكذلك في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية والأمراض الجديدة، مثل إيبولا الذي يعد مشكلة عالمية، وإن كان يصيب غرب أفريقيا أساسا. ويتعين أيضا التطرق بشكل جماعي إلى قضايا النزاع والحرب، والعنف ضد المرأة والطفل، والآثار السلبية لتغير المناخ. ومن المهم للغاية أن تشهد الأعوام القادمة انتصار العدالة الاجتماعية، والتضامن، والوحدة، والتكامل بين الشعوب، والأخوة والاحترام بين الدول.

١٠٩ - ولا يزال القضاء على الفقر هو التحدي الأكبر الذي يواجه العالم، وهو ما يؤيده تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري، لتحقيق الأهداف المقترحة، أن تتاح وسائل التنفيذ، وأن تكون هناك شراكة عالمية أرسخ تقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة معا.

١١٠ - ويجب أن تبدأ المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس أن جميع الأهداف الإنمائية للألفية لم تحققها جميع البلدان النامية. ويجب مضاعفة الجهود لتوفير وسائل التنفيذ الملائمة والتمويل الضروريين لبلوغ النجاح التام. إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ توفر فرصة جديدة للسعي إلى إقامة نظام عالمي يستند إلى العدالة الاجتماعية، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والتنمية الاجتماعية التشاركية، وحماية البيئة. ولهذا الغرض يتعين أن تصاغ هذه الخطة من خلال عملية حكومية دولية مفتوحة وشفافة تجري على أساس توصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر ريو + ٢٠

١١١ - إن البلدان النامية هي الأكثر معاناة لآثار تغير المناخ الذي يتبدى في ظواهر جوية شديدة يزداد تواترها. وعلى الرغم مما تعانيه نيكاراغوا من قيود اقتصادية، ومن إعطائها الأولوية للقضاء على الفقر وللتنمية المستدامة، ومن أنها حتى

الحررة، والحصول على القروض، ودعم الأنشطة الاقتصادية البازغة، وتحويل الاقتصاد غير الرسمي. وساعدت هذه البرامج على خلق وظائف جديدة، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب، ودفع النمو الاقتصادي، والحد من المشاكل الاجتماعية بين الشباب، ودعم الهدف الوطني في تنوع المنتجات المحلية، وبالتالي المساعدة في الحد من الاعتماد الطويل الأجل على الواردات.

١٠٦ - وترحب حكومتها بالهدف ٧ المقترح بشأن حصول الجميع على الطاقة، الوارد في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك كانت الحكومة تفضل أن تتضمن وسائل التنفيذ عامل الموثوقية، وهو مهم للتنمية المستدامة. وترى حكومتها أن قطاع الطاقة يحفز التنمية المستدامة، ولذلك سعت إلى المشاركة في الجهود العالمية لحماية المناخ.

١٠٧ - وقد ورد في موقف أفريقيا الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن أفريقيا ليست مصدر تغير المناخ، بل هي المنطقة الأكثر معاناة منه في العالم. ولما كان تغير المناخ يفاقم أوجه الضعف الحالية، ويتسبب في حوادث وفاة مرتبطة بالأحوال الجوية، وندرة الغذاء والماء، وإتلاف الموائل والأنواع الحية وصحة الإنسان، فإن حكومتها ترى أن التصدي الفعال لتغير المناخ هو التحدي الضروري للنجاح في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن الضروري، لتقليل الضعف وتعزيز القدرة على التصدي، الحصول على وسائل التنفيذ الملائمة، ومنها التمويل، وتنمية التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، وخصوصا بالنسبة إلى أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠٨ - السيدة روبيالس ده تشامورو (نيكاراغوا): قالت إن على المجتمع الدولي أن يتصافر في العمل على التغلب على عدم المساواة وعلى التنمية غير المنصفة وغير المتعادلة بين البلدان،

مقتنعة بأن جميع البلدان لها مصلحة مشتركة في التخلص من عدم المساواة، وبأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ستتأثر بهذا الشاغل.

١١٥ - إن أطر السياسة العامة للحد من عدم المساواة تحتاج إلى تصميمها وتنفيذها وفق الظروف الخاصة بكل بلد في معالجة القضاء على الفقر، وهو ما يجب أن يكون أهم أولويات خطة ما بعد عام ٢٠١٥. إن إكمال الإجراءات المحلية يتطلب أيضا التطرق إلى التحديات المترابطة للقضاء على الفقر، وعدم المساواة على مستوى العالم، والتنمية العالمية المستدامة. ومن المهم للغاية بالمثل إقامة أو تعزيز هياكل شاملة للجميع وديمقراطية للحكومة الاقتصادية العالمية، مع توفير تمثيل فعال ومساواة لجميع المناطق ومجموعات البلدان على قدم المساواة. إن القضاء على الفقر يجب أن يتحقق من خلال خطة تحويلية شاملة للجميع تقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة معا. وعلاوة على ذلك فبصرف النظر عن عدد التعديلات المدخلة على الصعيد الوطني لتحقيق التحول، فإن الأثر الدائم لن يتحقق دون وجود بيئة اقتصادية دولية مواتية وتوفير وسائل التنفيذ اللازمة. ويأمل وفده أن يشهد عام ٢٠١٤ إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا.

١١٦ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإن البلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية تاريخية عن ضرب المثل، في حين أنه يتعين أيضا على البلدان النامية اتخاذ إجراءات طموحة تناسب قدرتها، على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة معا. إن العولمة، رغم كل نواقصها، أدت إلى ظهور جيل ملم بالفضاء الإلكتروني أكثر تعرضا للمسائل العالمية، وقادر على القيام بدور في تنفيذ خطة التنمية القادمة.

١١٧ - السيد دبنغا (الكونغو): قال إن الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال بعيدة المنال بالنسبة إلى بلدان عديدة، ولا سيما في أفريقيا. ويرجع ذلك في جانب منه إلى بعض أوجه القصور

غير ملزمة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإنها تتحمل تكاليف ما تقوم به من تكيف وتخفيف. ولمواجهة التهديد الخطير لتغير المناخ وحماية النظم الإيكولوجية في العالم المبقية على الحياة، هناك حاجة ماسة إلى اتفاق ملزم قانونا في إطار الاتفاقية الإطارية ووفقا لمبادئها وأحكامها، ومنها الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمتباينة معا. وتود حكومتها أيضا التأكيد على أهمية الحد من أخطار الكوارث، وخصوصا فيما يتعلق بالبلدان النامية التي هي الأضعف إزاء تغير المناخ وأثر الكوارث الطبيعية.

١١٢ - إن جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عاكفة على إقامة مجتمع مؤسس على الأخوة والتضامن والتكامل. إن التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، الذي نيكاراغوا عضو فيه، يتصدر تحقيق الوحدة والتكامل والاندماج الاقتصادي في المنطقة بعدة وسائل، ومنها اتفاق النفط الكاريبي، أدت إلى منافع مباشرة وملموسة في مكافحة الفقر والجوع وعدم المساواة.

١١٣ - السيد شاندر (إندونيسيا): قال إن التقدم الشامل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يرسم صورة متفائلة، وإن كانت لا تزال هناك أعداد مذهلة من الناس تعيش في أحوال مزرية. وقد أصبح من الواضح أن وضع حد للفقر لا يعني فقط زيادة الدخل؛ فهو يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات تمكّن وتؤهل روح الإنسان لبلوغ مصير أفضل، وهو ما يمكن أن يتحقق بشكل أفضل بتعزيز التنمية المستدامة.

١١٤ - إن الاطراد الملحوظ لعدم المساواة بين البلدان وفي داخلها، الذي فاقمته العولمة، يمثل التحدي الأكبر. ومع أن الفقر المدقع سيظل مبعث قلق في العقد القادم، فإن من المتوقع ازدياد الاتجاه إلى فقر متوسطي الدخل حتى عام ٢٠٣٠، فيدل بذلك على أن عدم المساواة والتفاوت الاجتماعي يمكن أن يستمر حتى بعد الخروج من دائرة الفقر. إن حكومته لا تزال

الصعيد دون الإقليمي، تقوم اللجنة المعنية بالغابات في وسط أفريقيا وفريق عامل معني بالتنوع البيولوجي بتقييم متكرر للتقدم فيما يتعلق بالتعهدات والالتزامات. وتتعهد الكونغو عددا كبيرا من الحدائق والمحميات الوطنية تشغل ١٣ في المائة من إقليمها الوطني.

١٢١ - إن الاستغلال غير القانوني للحياة البرية والاتجار غير المشروع في منتجات الحياة البرية يمثلان تحديات جديدة لا بد من مواجهتها بشكل جمعي. وسيعقد في برازافيل مؤتمر دولي يتناول هذه الجرائم البيئية التي تؤثر على أفريقيا، وسيكون تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وبالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٢٢ - السيدة فانكلافارين إيمباغليازو (موناكو): حددت تأييد وفدها للتنمية المستدامة، وهو ما يتضح في مساهمة موناكو في صندوق المناخ الأخضر، والتزامها بالمفاوضات من أجل اعتماد اتفاق عالمي جديد بشأن المناخ. وستعمل حكومتها على تعزيز سياساتها الراهنة على الصعيدين الوطني والدولي للحفاظ على البيئة من أجل الأجيال القادمة، وهذا يتطلب بالضرورة وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتسم بالتحويلية والشمول ويكون محورها الإنسان، وتتضمن الركائز الثلاث للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

١٢٣ - وتدعم حكومتها تحديد هدف للتنمية المستدامة يتعلق بالمحيطات والبحار، اعتقادا منها أن وجود الإنسان مرتبط ارتباطا وثيقا بالمحيطات التي تعتمد عليها دول كثيرة في الأمن الغذائي والصحة والمناخ ومقومات الحياة. ولذلك فإن من المهم للغاية السعي الجاد إلى محيطات سليمة ومنتجة، إذ لا يغيب عن البال أنها للأسف تتعرض لانبعاثات غازات الدفيئة، ومن ثم لخطر التحمض. إن الاقتصاد العالمي يمكن أن يفقد وما يصل إلى تريليون دولار سنويا في نهاية القرن إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة لوقف تحمض المحيطات.

في إعدادها وصياغتها في البداية. ويرحب وفده بالتقدم المتحقق في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠، ويؤيد تقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/69/312).

١١٨ - إن الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة يعكس التزام المجتمع الدولي بوضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتسم بالطموح والشمول ويكون محورها الإنسان. ويتفق وفده مع المثاليين العديدين الذين طالبوا بعدم استئناف المفاوضات المتعلقة بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ويتعين على المجتمع الدولي، بدلا من ذلك، التركيز على تحقيق تلاحم أكبر بين مختلف آليات التنمية المستدامة، وهذا يتطلب إدراج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١١٩ - وقد أعطت حكومته الأولوية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، من أجل تحسين الحوكمة في إدارة الاقتصاد الكلي والجزئي لتحقيق التنمية المستدامة. وتركز استراتيجية الكونغو الوطنية على: الإدارة البيئية التشاركية التي تضم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الإدارة العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والسكان المحليون والشعوب الأصلية؛ والبعد العالمي للإدارة البيئية؛ وتنسيق السياسات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي.

١٢٠ - إن الكونغو، وهي طرف في اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية، وقد وقعت أيضا بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العاجل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، قامت منذ نهاية التسعينيات بوضع وتنقيح واعتماد استراتيجيات وخطط عمل للحفاظ على التنوع البيولوجي. وبفضل الشراكات الخارجية، تعمل الكونغو على تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية في مواقعها وخارجها. وعلى

١٢٤ - وقد برهن المنتدى السياسي الرفيع المستوى على أنه قادر على النهوض بالمهام المحددة في الوثيقة الختامية لريو + ٢٠. ويجب أن يكون هذا المنتدى الأداة الرئيسية لرصد واستعراض أهداف التنمية المستدامة المقترحة في سياق خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الضروري، لوضع خطة طموحة وتحولية، تنفيذ إطار مناسب للتمويل. ويجب وضع شراكات جديدة ومعززة في صميم إطار جديد للتمويل، بما في ذلك عناصر فاعلة جديدة من القطاع الخاص والعمل الخيري. ومسار ساموا مثال يحتذى في هذا الصدد.

١٢٥ - وستمضى موناكو في جهودها الرامية إلى صون التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الموائل الطبيعية، في إطار سياستها البيئية العالمية.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.